مستقبل المنشآت الصغيرة والمتوسطة
في التنمية الاقتصادية الجزائرية

الدكتور عبد الكريم بن اعراب

جامعة الإخوة منتوري–قسنطينة

المقدمة

مرت المنشأة الاقتصادية في الجزائر، منذ الاستقلال، بعدة مراحل. ارتبطت هذه المراحل بطبيعة السياسات الاقتصادية المنتهجة التي برزت معالمها في مختلف المواثيق، منذ حالة الشغور التي أفرزت تجربة التسيير الذاتي إلى أقطاب النمو التي نتجت عن نموذج الصناعات المصنعة المعتمد منذ بعث المخطط الثلاثي 67-69، ثم بعدها فتت المنشآت الوطنية بحجة التحكم في تسييرها في بداية الثمانينيات التي تميزت بالانتقال إلى أسلوب التخطيط الخماسي وفكرة التنمية المحلية. لتنتهي في حقبة التسعينيات إلى مرحلة الخوصصة. هذه المرحلة التي حتمت على الدولة الجزائرية الانتقال إلى سياسة اقتصادية حرة ومنفتحة، لجأت فيها إلى الاعتماد على تدعيم المنشآت الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة كنموذج للتنمية بدل الارتكاز على المنشآت الوطنية العمومية الكبيرة. هذه السياسة الجديدة توجت بإنشاء وزارة مختصة ضمن الهيكل الحكومي.

انعكست مراحل تطور المنشأة الاقتصادية في الجزائر على السياسة المالية التي ركزت جهودها على الاستثمارات الكمية في حقل الصناعة على الخصوص بلغت خلال الفترة 1967-1989 غلافا إجماليا قدره 367 مليار دينار (بن أعراب، 1994). سياسة الاستثمار الكتلي في الصناعة لم يكن دون نتائج سلبية لكون العجز المالي لسبعة (7) منشآت اقتصادية بلغ عام 1979، 15،103 مليار دينار كما بلغت

الكشوفات البنكية لنفس المنشآت 021،21 مليار دينار نفس السنة (Brahimi, A. 1991) محاولات التطهير المالي الذي رافق سياسة إعادة الهيكلة خلال حقبة الثمانينيات استلزم تعبئة مبالغ مالية مهمة قدرت في نهاية 1987 بـــ 60،5 مليار دينار وشملت 300 منشأة (Brahimi, A. 1991).

العجز المتوالي والمتسارع للمنشآت الاقتصادية الجزائرية وقساوة الظروف الاقتصادية الوطنية والدولية والتحولات الاجتماعية للمجتمع الجزائري كلها عوامل عجلت بوجوب وضرورة البحث عن بدائل للسياسة التنموية في الجزائر. يبدو أن الاعتماد على المنشآت الصغيرة والمتوسطة أصبح ضرورة حتمية لا مفر منها لما يعتقد وينتظر منها أن توفره من مناصب شغل وقيمة مضافة وحجم ثروة.

اللجوء للمنشآت الصغيرة والمتوسطة يندرج أيضا ضمن سياسات مختلف الدول. فرنسا على سبيل المثال راجعت مجمل النصوص المسيرة لهذا القطاع في أكتوبر 2002 وهذا قصد تشجيع انتعاش هذا النوع من المنشآت وتأمل الوصول إلى إنشاء مليون منشأة في غضون 5 سنوات (Seyrig, 2002). في حين وضعت تونس هدفا يتمثل في إنشاء منشأة كل يوم بدءا من عام 2002 (بن عبيد، 2002). أما الجزائر فتأمل الوصول إلى إنشاء 6000.000 منشأة قبل 2010.

هذه الورقة العلمية ستلقي الضوء على هذا الموضوع بتقديم معلومات لعلها تفيد القراء المهتمين بالموضوع.

1- المنشأة الصغيرة والمتوسطة، كيف تصنف، كيف هي في بعض البلدان؟

سال المداد بغزارة محاولة لإيجاد مؤشر موحد تصنف من خلاله المنشآت الصغيرة والمتوسطة. هناك أوجه شبه وأخرى للاختلاف وهو ما أدى بالإتحاد الأوروبي عام 1996 لاقتراح تعريف للمنشأة الصغيرة والمتوسطة وأوصى جميع أعضائه

به ضمن ميثاق بولونيا الذي تبنته الجزائر عام 2000 ضمن قانون توجيه صدر في ديسمبر 2001 تحت رقم 01-8 1 مؤرخ في 12 ديسمبر 2001. الميثاق وضع 3 معايير، أولاها حجم المنشأة، أي عدد العمال بها، وثانيها رقم الأعمال، أما ثالثها فهو استقلالية المنشأة.

حسب القانون تعرف المنشأة الصغيرة والمتوسطة كمنشأة إنتاج الخيرات والخدمات تشغل من 1 إلى 250 أجير ولا يتجاوز رقم أعمالها 2 مليار دينار .هناك إذن 3 أنواع من المنشآت: (Bouyacoub Ahmed, 2003).

1- المنشأة المتوسطة هي تلك التي تشغل من 50 إلى 250 أجير ورقم أعمال محصور بين 200 مليون ومليار دينار.

2- المنشأة الصغيرة هي تلك التي تشغل من10 إلى 49 أجير ورقم أعمال لا يتجاوز 200 مليون دينار.

3- المنشأة الجزيئية (جد صغيرة) تشغل من 1 إلى 9 أجراء ورقم أعمال أقل من 20 مليون دينار.

الدراسات التي أجريت تبين وزن المنشآت الجزيئية في الجزائر والبلدان الصناعية، وهو ما يقترحه الجدول رقم 1-

جدول 1- وزن المنشآت الجزيئية في الجزائر والبلدان الصناعية.

البلد	نسبة المنشآت الجزيئية 1-9 أجراء
الجزائر	93.24
ألمانيا	86.0
إسبانيا	94.8
فرنسا	93.5
إيطاليا	90.6
إنجلترا	90.0
أوروبا 12 بلد	91.3

المصدر: Bouyacoub, 2003

يبين الجدول بوضوح أهمية المنشآت الجد صغيرة وهو ما يعطينا أيضا فكرة عن حجم التشغيل من جهة والمساهمة في الحد من البطالة من جهة أخرى.

لكن الجهد المبذول من طرف مختلف الدول يبقى نسبيا في سيرورة إنشاء المنشآت. ربما أعاننا الجدول رقم 2 على فهم ذلك.

الجدول 2- كثافة إنشاء المنشآت الصغيرة والمتوسطة لعام 2000.

البلد	عدد المنشآت ل 100.000 ساكن	المنشآت المنشأة لكل 100.000 ساكن
الجزائر	265	31.2
إسبانيا	6737	880
فرنسا	4036	441
إيطاليا	7715	640
إنجلترا	5870	660
أمريكا	7733	625

المصدر: Bouyacoub, 2003

تتصدر إسبانيا الطليعة في وتيرة إنشاء المنشآت متبوعة بإنجلترا ثم إيطاليا والولايات المتحدة الأمريكية. تحتل فرنسا المرتبة الأخيرة مقارنة بالبلدان الغربية وهو في الحقيقة ما أدى بالوزير الأول الفرنسي إلى اقتراح تعديلات جذرية في النصوص المتعلقة بهذا القطاع.

أما الجزائر فهي بعيدة عن المعدلات الأوروبية وهو أمر طبيعي إذا ما قورنت تجربتها بتجارب البلدان الغربية.

1- المنشأة الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، لمحة تاريخية.

على عكس ما يعتقد البعض كون المنشآت الصغيرة والمتوسطة حديثة العهد في الجزائر، تثبت الدراسات أن جذورها تمتد إلى 1962، سنة الاستقلال. هذه السنة التي عرفت فيها الجزائر ولأول مرة، بعد طرد المستعمرين، حالة الأملاك الشاغرة التي

تسببت في نتوء مجموعة نصوص تشريعية عرفت بمراسيم مارس1963، والتي انتهجت الجزائر من خلالها نظام التسيير الذاتي.

هدفت الدولة بموجب هذا النظام حماية الأملاك وكيفية إثبات حالة الشغور. ثم وضع المنشآت الشاغرة تحت وصاية الدولة. اختلفت المصادر المرجعية حول عدد المنشآت الموروثة لكن أقربها إلى الحقيقة، بعد تدقيق الأرقام، تبين أن الجزائر ورثت 413 منشأة تتوزع في 3 مناطق رئيسية مثلما يبينه الجدول رقم3:

الجدول 3: توزيع المنشآت الشاغرة غداة الاستقلال حسب المناطق.

المنطقة	عدد المنشآت	عدد الأجراء	الحجم المتوسط
الجزائر	209	9230	44
وهران	123	3885	31
قسنطينة	81	2430	30
المجموع	413	15545	37

المصدر:

Bousmouha, M.1982, L'entreprise socialiste en Algérie, P.35, OPU, Alger

نلاحظ أن مجمل المنشآت الجزائرية هي من النوع الصغير والمتوسط. في جوان 1965 تتغير الأوضاع في الجزائر وتتغير معها السياسة الاقتصادية التي تبنت مبدأ الإشتراكية العلمية (بيان 19 جوان 1965). كان لهذا الاختيار آثار تجلت في الارتكاز على نموذج تنموي منهجيته التخطيط المركزي وتدخل الدولة. أنجزت ثلاثة خطط خلال الفترة 1967-1977(المخطط الثلاثي 67-69، المخطط الرباعي

الأول 70-73، والمخطط الرباعي الثاني 74-77). والتي كانت الدولة الجزائرية تطمح عبرها ضمان الإقلاع الاقتصادي مع مطلع الثمانينيات.

تجدر الإشارة هنا أن النموذج التنموي الجزائري اعتمد على الصناعات المصنعة وأقطاب النمو الذي يستمد نظريا أصوله من التيارات الفكرية التي ركزت على الصناعة كوسيلة للتنمية الاقتصادية والتي طورت بعد الحرب العالمية الثانية، من بينها نموذج ولتر هوفمان (WALTER HOFFMAN) والذي ركز على صناعة السلع الإستهلاكية في المرحلة الأولى ثم الإهتمام بصناعة السلع الرأسمالية في المرحلة الثانية (biens capitaux)، تلته نماذج مختلفة للاقتصاديين أمثال شينري (CHENRY)، وتايلور (TAYLOR)، وتمين (TEMIN)، وسيركين (SYRQUIN)، وجاميسون (JAMISON)، وكادير(KADER)، ونموذج الأمم المتحدة (1963) الذي برز من خلال البحوث حول التنمية الصناعية ومحاولة تعريفها للتصنيع. (Sid Ahmed, A. 1991,p. 22-35)

النماذج التي اهتمت بقطاع الصناعة كوسيلة للتنمية أبرزت مزايا التصنيع التي يمكن تلخيصها فيما يلي :

1- خلق أقطاب التنمية.

2- التصنيع كشرط لانتشار التقدم التقني.

3- التصنيع يسمح بالتحولات الأولية للهياكل الاقتصادية والاجتماعية.

4- التصنيع يساهم في ربط الاقتصاد.

5- التنمية الصناعية تضمن توازن اقتصادي جيد.

دور الصناعة وأهمية التخطيط بديا بوضوح مع بعث المخطط الثلاثي 1967-1969 والذي كان بمثابة تطبيق لما ورد في بيان مجلس الثورة (جوان 1965) وأبرز المعالم الأولى لنموذج التنمية الذي سيتضح فيما بعد.

المهتمون باقتصاد الجزائر، أثناء تناولهم لتجربة الجزائر التنموية، يصنفون النموذج التنموي الجزائري تحت تسمية نموذج الصناعات المصنعة، الذي ارتبط بالإقتصاديين فرانسوا بيرو وديستان ديبرنيس (BERNIS DE DESTANE G. et F.PERROUX) (Benissad, M.E, 1980, p.66). هذا النموذج أعتمد على إقامة صناعات ثقيلة تقوم بجر بقية الفروع والقطاعات.

طبيعة النموذج التنموي الجزائري واحتكار الدولة لجميع الأنشطة الاقتصادية أدى إلى بروز الشركات الوطنية الضخمة. لكن هذه السياسة الاقتصادية المنتهجة لم تلغ القطاع الخاص والذي من خلاله استمرت المنشآت الصغيرة والمتوسطة التي تعايشت مع القطاع العمومي والمسير ذاتيا، مستفيدة بمحتوى قانون الإستثمار لعام 1966.

خلال الفترة 1965-1979 يمكن الإشارة إلى أن المنشأة الاقتصادية الصغيرة والمنوسطة مرت بعدة مراحل وتنقسم إلى نوعين (منشآت صغيرة ومتوسطة عمومية ومنشآت خاصة). المنشآت العمومية وليدة للتسيير الذاتي بالدرجة الأولى تليها المنشآت العمومية المحلية. أما المنشآت الصغيرة والمتوسطة الخاصة فهي وليدة قانون الاستثمار لعام 1966 والنصوص التي تلته.

لكي تتضح لنا الفكرة أكثر نقدم وضعية المنشآت الجزائرية حسب طبيعتها عام 1970/1969 في الجدول رقم 4.

الجدول رقم 4: المنشآت الصناعية في الجزائر حسب طبيعتها عام 70/1969.

	القطاع الخاص	القطاع المسير ذاتيا	القطاع العمومي
عدد المنشآت	1489	172	66 (393 وحدة)
عدد الأجراء	42588	8080	65000
متوسط الأجراء لكل منشأة	29	47	165 لكل وحدة

المصدر:

Marc Ecrément, indépendance politique et libération économique,ENAP/OPU/PUG, 1986.

ما يلاحظ أن المنشآت العمومية هي منشآت وطنية ذات حجم كبير نسبيا. من بين الـــ 66 منشأة تمثل المنشآت الوطنية 30 منشأة وتشغل 61600 أجير من بين 65000 أجير، أي بمتوسط 2053 أجير لكل منشأة. في الوقت الذي تشغل فيه 36 منشأة 3400 أجير وهو ما يمثل 94 أجير لكل منشأة تقريبا.

المنشآت الصغيرة والمتوسطة في القطاع الخاص تطورت بالرغم من الصعوبات الناتجة من طبيعة السياسة الاقتصادية المنتهجة. نلاحظ مثلا أنه خلال الفترة 1967-1972 وافقت اللجنة الوطنية للاستثمارات واللجان الجهوية على 771 مشروعا للقطاع الخاص بحجم عمالة إجمالي قدر بـــ 25536 أجير، وهو ما يعادل متوسط 33،1 منصب شغل لكل مشروع.

21- المنشآت الصغيرة والمتوسطة خلال عشريتي الثمانينيات والتسعينيات.

عرفت السياسة الاقتصادية تغييرا في المنهجية مع بداية الثمانينيات حيث انتقلت الدولة إلى أسلوب التخطيط بالمخططات الخماسية (المخطط الخماسي الأول 1980-84 والمخطط الخماسي الثاني 1985-89.).

أهم ما ميز هذه العشرية هي الاتجاهات الجديدة المتمثلة في:

1. فكرة نضوب البترول ووجوب إيجاد بدائل أخرى للتراكم.
2. التركيز على التنمية المحلية واللامركزية.
3. تفتيت المنشآت الوطنية إلى عدد أكبر من المنشآت أقل حجما بحجة التحكم في تسييرها.

قانونا البلدية والولاية، لاسيما تعديلات 1984، أعطيا صلاحيات لتدعيم المنشآت الصغيرة والمتوسطة العمومية المحلية وهو ما أفرز وجود 1400 منشأة تشغل 300000 أجير في نهاية الثمانينيات.

لكن الوضع الاقتصادي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة العمومية تأزم بشدة بعد الأزمة الاقتصادية لسنة 1986 وكذلك نتيجة التسيير الغير مرشد لهذه المنشآت التي كانت تشكو ازدواجية السلطة بين الولاة والمسيرين لها. كما اعتبرت كوسيلة للقضاء على البطالة دون مراعاة التوازنات المالية وهو ما يؤكده العجز المالي لهذه المنشآت الذي بلغ عام 1989، 4 مليار دينار وقدرت الكشوف البنكية بمبلغ 7 مليار دينار (Algérie 30 ans, 1992) .

مطلع التسعينيات عرف بداية تحولات جذرية في المجتمع. المنشآت الوطنية الضخمة، بالرغم من تفتيتها في بداية الثمانينيات، بحجة التحكم في تسييرها، لم تستطع أن تكون فضاء لخلق الثروة بل أصبحت عبءا على خزينة الدولة التي جندت

إمكانيات مالية مهمة قصد تطهير المنشآت بلغت 60،5 مليار دينار عام 1987 وشملت 300 منشأة. استمر التريف المالي بوتيرة أكبر خلال عشرية التسعينيات لكون محاولات إنعاش المنشآت كلف خزينة الدولة في نهاية 1998 مبلغا إجماليا قدره 841،1 مليار دينار وفقدان 61000 منصب شغل في قطاع الصناعة (Benarab, 2000).

المنشأة الاقتصادية الوطنية التي كان معولا عليها أن تكون فضاء لخلق الثروة أصبحت مبتلعة لأموال كبيرة دون نتيجة مسجلة. استمرار العجز وعدم قدرة المنشآت على تحقيق التوازن المالي بالإضافة إلى دخول الجزائر في مفاوضات مع الهيئات المصرفية الدولية التي فرضت عليها شروط المرور إلى اقتصاد السوق، زيادة على الأوضاع الداخلية، كلها عوامل عجلت باتخاذ إجراءات متسارعة الوتيرة أهمها الخوصصة وفتح الباب أمام الاستثمار الأجنبي مع تقديم حوافز تشجيعية، كما سنت قوانين في مجال إنشاء المنشآت الصغيرة والمتوسطة التي أصبحت حتمية للتنمية في الجزائر. من بين القرارات الحاسمة المتخذة نذكر قانون 1991 الذي حد من احتكار الدولة للتجارة الخارجية، وفي عام 1995 سنت أمريتين تتعلق الأولى بالخوصصة والثانية ضبطت بكيفيات تسيير رؤوس الأموال السلعية للدولة. كما أنشئت عام 1996 الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب، مقرها في الجزائر العاصمة وتتفرع إلى 53 فرعا موزعة عبر التراب الوطني. اتبعت هذه الإجراءات بقرارات أخرى في نهاية التسعينيات لاسيما المرسوم 99-44 المتعلق بصندوق الضمانات على الأخطار الناجمة عن القروض الجد صغيرة (Micro crédit). كما تم إمضاء اتفاقية ثلاثية بين

وكالة التنمية الاجتماعية والإدارة العامة للخزينة العمومية والبنك الوطني الجزائري خلال شهر أوت 1999 (Benarab, 2003).

مجمل النصوص والقرارات تندرج في إرادة معلنة للدولة الجزائرية قصد تدعيم المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

حتى يأخذ القارئ صورة عن وضعية المنشآت الصناعية خاصة، في المنتصف الأول لحقبة التسعينيات نقدم جدولا يوضح عدد المنشآت في الجزائر حسب الوضعية القانونية خلال الفترة 1990-1994 .

الجدول 5: المنشآت الصناعية في الجزائر حسب الوضعية القانونية في الفترة 90-94.

القطاع / السنة	1990	1991	1992	1993	1994	المضاعف 90/94
العمومي الوطني	125	125	127	128	128	1.024
العمومي المحلي	240	247	250	244	234	0.977
الخاص أكثر من 10 عمال	863	819	1386	1309	1201	1.391
المجموع	1228	1191	1763	1681	1563	1.272

المصدر: جدول محسوب حسب معلومات

ONS, 1996, annuaire statistique de l'Algérie

يبين لنا الجدول تطور المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص الذي حاولت الدولة تشجيعه وتدعيمه وتقديم تحفيزات له خاصة وأن المنشآت الخاصة أصبحت البديل الوحيد بعد إفلاس جل المنشآت الوطنية التي تعقدت وضعيتها وآلت إلى تسريح العمال وعرضها للخوصصة.

22- المنشآت الصغيرة والمتوسطة مع مطلع القرن.

وتيرة تشجيع الدولة للقطاع الخاص انعكس على المنشأة الصغيرة والمتوسطة ليتضاعف عددها حيث وصل إلى 45500 منشأة خاصة في الجزائر حسب إحصائيات وزارة الصناعة (2000). تشغل 3570 منشأة أكثر من 10 أجراء، من بينها 1400منشأة في قطاع الصناعة. أما إذا أخذنا جميع القطاعات بما فيها المقاهي والمطاعم والفنادق الخ ... فإن العدد الإجمالي للمنشآت في الجزائر يقدر بـ 159507 منشأة (Bouyacoub, 2003). تجدر الإشارة هنا أن فروقات جوهرية تظهر بين مختلف المصادر.

لمعرفة حقيقة المنشآت الصغيرة والمتوسطة قامت وزارة الصناعة بإجراء تحقيق لدى 1026 منشأة صناعية خاصة أسفر على النتائج المبينة في الجدول رقم 6.

جدول 6: المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة الخاصة، محل تحقيق عام 2000.

عدد الأجراء	عدد المنشآت	ملاحظة
10-20 عامل	533	تشغل هذه المنشآت 45252 عامل مقابل 200000 عامل يشتغلون في قطاع الصناعة العمومية وهو ما يمثل 18 %
21-50	278	
51-100	117	
101-200	64	
أكثر من 200	34	
المجموع	1026	

المصدر:

Enquête ministère de l'industrie, in l'économiste n°1

نلاحظ أن 51% من المنشآت تشغل أقل من 20 عاملا. هذا ما يستدعي بذل مجهودات أكبر حتى تصبح الصناعات الصغيرة والمتوسطة حقلا لاستقطاب العدد

الكبير من البطالين من جهة ولكي تصبح أداة للتنمية من جهة أخرى، لاسيما وأن الدولة قد أعطت هذا القطاع أهمية قصوى بتعيين وزارة تتولى تطويرها وهي وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

3- مستقبل المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الجزائر .

وضعت الجزائر استراتيجية مفادها الوصول إلى 600 ألف منشأة صغيرة ومتوسطة وتشغيل 6 ملايين أجير خلال 10 سنوات القادمة. وضعت جل الأدوات القانونية تمثلت في 60 مرسوما تمت المصادقة عليها في نهاية عام 2001.

لكن بالرغم من الإرادة الكبيرة للدولة إلا أن المشاكل لا تزال تقف عائقا أمام تطور هذا القطاع يمكن تلخيصها فيما يلي:

1- معضلة البنوك. إذا اعتمدنا على المعلومات التي أدلى بها الأمين العام للوكالة الوطنية لتشغيل الشباب على هامش الأيام الدراسية المنعقدة بوهران خلال شهر ماي 2002، فإن 30 ألف مشروع لم تلق الموافقة البنكية. هذا العدد يعطينا فكرة عن العوائق التي تواجهها المنشآت الصغيرة والمتوسطة. لكن يجب التذكير أنه في المقابل أنشئت 40 ألف منشأة صغيرة ومتوسطة خلال الفترة 1998-2002، من بينها حوالي 1400 منشأة صناعية.

معضلة البنوك ناتجة عن الضمانات المطلوبة والتباطؤ الشديد في دراسة الملفات المودعة وعدم الإنصاف في معالجة الملفات. لعل ما يدعم هذا الاستنتاج نتائج الدراسة التي أجريناها في ولاية قسنطينة والتي بينت أنه من بين 3500 ملفا مودع درست 276 ملفا من طرف البنك الوطني الجزائري، حيث استفاد 188 مشروعا من الموافقة ورفض 88 ملفا أما في ولاية جيجل، من بين 3205 ملفا استفاد 861 مشروعا من التمويل في حين لا يزال 2344 ملفا ينتظر الدراسة، وهذا ما يعطينا

نسبة دراسة الملفات تتراوح بين 6 %في قسنطينة و27% في جيجل (Benarab, 2003). في حين سجلت ولاية بجاية نسبة قدرها 46.86 % حيث من بين 6227 ملفا مودعا استفاد 2908 مشروعا من الموافقة البنكية خلال الفترة 1997-2002 (Belattaf , 2003) .

بالإضافة إلى التباطؤ الكبير في دراسة ومعالجة الملفات المقدمة من طرف الشباب هناك عوامل أخرى تكمن في ممارسة البنوك لسلوكات قد تكون مشبوهة حيث تقدم ملفات على أخرى وهو ما توصلت إليه دراسة (لبصيص ورأس العين، 2002، ص.68).

كما أن العلاقة بين البنوك والمنشآت قد تدهورت بسب عدم تسديد القروض وهو الوضع الذي سيعرقل سيرورة إنشاء المنشآت مستقبلا. يشير تقرير المديرية العامة للبنك الوطني الجزائري أن 11 ولاية سجلت نسبة تسديد القروض معدومة 0%، في حين وصلت النسبة الوطنية المتوسطة 47%. أما مصادر المديرية الجهوية للبنك الوطني الجزائري في قسنطينة تشير أنه من بين مليار دينار كحجم إجمالي للقروض المصغرة المصادق عليها وصلت 850 مليون دينار إلى آجال التسديد و لم تسدد وهو ما دفع بالبنك الوطني إلى بداية تحقيقات حول وضعية العتاد لدى المنشآت كونه يمثل ضمانا للقروض.

1. العقلية الريعية. معضم طالبي القروض يرون فيها مصدرا ريعيا نظرا لأن التجارب الماضية أثبتت أن الدولة لا تتابع استحقاق القروض والفوائد وهو ما يشجع اللجوء إلى الاقتراض كمصدر محتمل للريع وليس كوسيلة تمويلية للنشاط الاقتصادي.
2. غالبا ما تستعمل القروض لأغراض غير التي وجهت لها.

3. سوء التخطيط ودراسة المشاريع بدقة. يكفي في هذا المجال إعطاء مثال ولاية قسنطينة أين لوحظ التمويل المفرط من طرف البنوك لقطاع النقل والخياطة مما أدى إلى تضخم في عدد المشاريع وبالتالي إفلاس عدد كبير منها ثم بعد ذلك عدم القدرة على تسديد القروض للبنوك.

لكن هذه العراقيل ستعرف انفراجا كون الدولة قد راهنت على المنشآت الصغيرة والمتوسطة كوسيلة جديدة للتنمية. كما أن الهياكل المتخصصة والنصوص التشريعية المصادق عليها ستحفز وتشجع تطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

الخاتمة:

الحلم الذي راود الدولة الجزائرية خلال العقد الأول والثاني بعد الاستقلال قصد تحقيق إقلاع إقتصادي مع مطلع الثمانينيات لم يتحقق بالرغم من الأموال المسخرة والإرادة الكبيرة المعلنة.

بداية الثمانينيات تدشن بأسلوب جديد كان يهدف، حسب المسؤولين، إلى تدارك الوضع وتفتيت المنشآت الوطنية بغية التحكم في تسييرها ومحاولة تغطية عجزها. إلا أن الطموحات المعلنة لم يكتب لها النجاح. الأزمة الاقتصادية لعام 1986 عقدت الوضع وأدخلت الجزائر في دوامة عجلت بإدراج هاجس الإصلاحات ضمن الأولويات. الشركات الوطنية وسياسة أقطاب النمو التي كانت مفخرة الجزائر أصبحت عائقا وعبأ كبيرين

البحث عن بدائل في السياسة الاقتصادية حتم اللجوء إلى تبني سياسة الاعتماد على المنشآت الصغيرة والمتوسطة في بداية التسعينيات. هذه الأخيرة عرفت رواجا كبيرا على المستوى العالمي لكن الجهد يبقى نسبيا حتى في البلدان التي كنا نعتقد بأنها سباقة في هذا الميدان.

تعدد الهيئات المسيرة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة لم تسهل عملية الإسراع بدراسة الملفات. التباطؤ الكبير والتعقيدات أصبحت عائقا في وجه تسارع سيرورة إنشاء المنشآت.

الذين يريدون بعث مشاريع صغيرة ومتوسطة يشكون من البنوك والبنوك تتهم أصحاب المشاريع بالعجز عن تقديم ملفات مقنعة. لكن حسابنا لنسبة الملفات المعالجة مقارنة بالملفات المودعة يجعلنا نعتقد بأن التباطؤ لا مبرر له.

عدم دفع مستحقات القروض في آجالها بدأ يعقد ويؤزم علاقة البنوك بالمترضين. هذا الوضع سيدفع بالدولة للتدخل وربما نتج تدخلها بإنشاء هيئات أخرى مما سيعقد أكثر الوضع.

التجارب الماضية شجعت عقلية الريع والطمع في أن الدولة ستمحو وتتغافل عن الديون، وهو ما يفسر نسبيا عدم دفع المستحقات في وقتها بالإضافة إلى تحويل القروض عن وجهتها وغياب تخطيط للأنشطة.

بالرغم من السلبيات المسجلة إلا أن اللجوء إلى المنشآت الصغيرة والمتوسطة هو ممر لابد منه لتحقيق التنمية الاقتصادية لكن هذا الممر يحتاج إلى مخرج من النفق قصد القضاء النسبي على البطالة وخلق الثروة والبحث عن الفاه الاجتماعي.

المراجع:

1. عبد الكريم بن أعراب، 1994، مصادر تمويل الصناعة الجزائرية في الجزائر، رسالة ماجيستير، جامعة قسنطينة، الجزائر.
2. جاد لبصيص وشوقي رأس العين،2002، التمويل بالقروض المصغرة، مذكرة ليسانس، تحت إشراف ع. بن أعراب، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة.
3. بن عبيد، 2002، نجاعة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في تونس، المؤتمر العربي، الجزائر.
4. Algérie 30 ans, 1992.
5. Belattaf Matouk, 2003, Analyse et évaluation de la micro-entreprise de Béjaia dans la création de l emploi à travers la triple dynamique sectorielle spatiale et bancaire, Colloque international, CREAD, Alger.
6. Benarab Abdelkrim, 2003, PME-PMI/Banque quelles perspectives,2003, Colloque international, CREAD, Alger.
7. Benarab Abdelkrim, 2000, Pas et financement de l enseignement supérieur, Colloque international de Batna.
8. Bousmouha, M.1982, L'entreprise socialiste en Algérie, P.35, OPU, Alger.
9. Bouyacoub Ahmed, 2003, Les PME en Algérie, dynamisme économique et territorial, colloque international, CREAD, Alger.
10. Brahimi, A. 1991, L économie algérienne, OPU, Alger.
11. Enquête ministère de l'industrie, in l'économiste n°1.
12. ONS, 1996, annuaire statistique de l'Algérie.
13. Seyrig, 2002, 24 mesures pour relancer la création d entreprise, revue l entreprise, novembre 2002, France.
14. Sid Ahmed, A. 1991, L industrialization à base des resources naturelles, OPU, Alger.